

Distr.  
LIMITED

TD/B/WG.8/L.1  
12 October 1995  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الفريق العامل المخصص للفرص التجارية  
في سياق التجارة الدولية الجديد  
الدورة الأولى  
جنيف، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥  
البند ٧ من جدول الأعمال

### مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد عن أعمال دورته الأولى

المقرر: السيد م. نيشيوكا (اليابان)

#### المقدمة والبندان ٣ و ٤

المتحدثون  
الأمين العام للأونكتاد  
الصين  
الاتحاد الروسي  
بنغلاديش (عن أقل البلدان نمواً)  
الاتحاد الأوروبي  
سويسرا  
تايلند

#### ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.  
وترسل طلبات إدخال تعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة  
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section  
Room E.8102  
Fax No. 907 0056  
Tel. No. 907 5656 or 5655

## مقدمة

١- عقد الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد دورته الأولى في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وعقد الفريق العامل المخصص أثناء الدورة ... جلسة عامة رسمية و... اجتماع غير رسمي.

### البيانات الاستهلاكية

٢- ذكر الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، أن التجارة ما برحت مبرر وجود الأونكتاد، وأنه، على الرغم من حدوث تغيرات ذات شأن في الاقتصاد العالمي ومن إنشاء منظمة التجارة العالمية، فما زال للأونكتاد دور مركزي ينهض به في جميع الميادين المكمّلة لعمل المنظمة المذكورة. ويتعين إقامة الدليل العملي على أن الأونكتاد يؤثر فعلاً في سياق التجارة الدولية.

٣- وأضاف قائلاً إن الغرض من الاجتماع هو تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها المرحلة الانتقالية على الاستفادة من اتفاقات جولة أوروغواي. وأكد أهمية الاتفاق بشأن الزراعة، حيث إنه يزيل تقريباً جميع الحواجز غير الجمركية، ويحدد جميع الرسوم الجمركية في قطاع الزراعة ويضع ضوابط لتدابير الدعم. كما حقق الاتفاق المذكور التزاماً بتجميد التدابير الحمائية وإلغائها تدريجياً، وأوجد أساساً راسخاً لمواصلة العملية المفضية إلى اقتصاد زراعي عالمي منفتح وسوقي الأساس. وكذلك، فإن الاتفاق على إنهاء النظام التمييزي والتقييدي الذي عمل على تشويه التجارة العالمية في المنسوجات طوال ما يزيد عن الثلاثة عقود، والذي أدى، بوجه خاص، إلى معاقبة البلدان النامية، هو واحد من أنجح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي.

٤- بيد أنه استدرك قائلاً إنه، على الرغم من كون المحصلة الشاملة لجولة أوروغواي في هذه المجالات المحددة محصلة إيجابية قطعاً، فربما توجد عشرات كثيرة تواجه الترجمة الفعلية للالتزامات إلى فرص تجارية ملموسة. وعليه، فمن الضروري تحديد الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقات تحقيقاً فعلياً.

٥- وبَيِّن أن البلدان النامية قد شاركت في جولة أوروغواي وتعهدت بالتزامات أقوى، إيماناً منها بأن المكاسب الأطول أجلاً ستعوض عن التضحيات القصيرة الأجل. وعليه، فإن إدماج البلدان النامية، والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها المرحلة الانتقالية، إدماجاً أتم في النظام التجاري الدولي سيستلزم مواصلة الزخم صوب تحرير التجارة والتصدي لأية اتجاهات حمائية، وذلك بقيام الشركاء التجاريين الرئيسيين بتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية وضوابطها تطبيقاً فعالاً. وسيلزم أيضاً بذل جهود كبيرة في سبيل تعيين الفرص التجارية التي تتيحها الاتفاقات وتمكين البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها المرحلة الانتقالية من الاستفادة تماماً من هذه الفرص. وستحتاج هذه البلدان إلى دعم من أجل النهوض بمؤسساتها ومن أجل وضع السياسات التجارية والتنسيق بينها وتنفيذها، ومن أجل تعزيز قدراتها التفاوضية، وتكييف تشريعاتها التجارية المحلية مع نظام التجارة الدولية الجديد، ومن أجل الوصول إلى المعلومات التجارية. وفيما يتعلق بخطر تهميش أقل البلدان نمواً والبلدان الصافية الواردات من الأغذية، اقترح وضع مكونات محددة

لآلية شبكة أمان. وإضافة إلى ذلك، سيتعين استحداث تدابير داعمة بغية رفع مستوى القدرة التنافسية والطاقة التصديرية. ودعا الفريق العامل المخصص إلى وضع توصيات أدق في هذا الشأن.

٦- وفيما يتعلق بحالة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، التي تجتاز اقتصادات الكثير منها مرحلة الانتقال الصعبة إلى الاقتصاد السوقي، قال إنه ينبغي أن يتاح لهذه البلدان أن تستفيد من الفرص التي تتيحها اتفاقات جولة أوروغواي بينما يجري التفاوض على انضمامها إلى هذه الاتفاقات.

٧- وقال إنه طُلب إلى الأونكتاد، في كرتاخينا، أن ينهض بالمسؤوليات الجسام المتعلقة بتحليل السياسات العامة والتوصل إلى توافق في الآراء في مجال التجارة الدولية. وأوضح أنه، مع اختتام جولة أوروغواي، وفي ضوء ما استجد من مسائل، دخل المجتمع الدولي فترة لم يتحقق فيها بعد توافق في الآراء بشأن الإجراء المناسب الذي ينبغي اتخاذه. وقال إن عملية تحليل السياسات العامة وإيجاد توافق في الآراء مستقبلاً هي عملية تتطلب نشاطاً مستمراً وتجري على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني، في هيئات رسمية وغير حكومية على السواء. ويتمثل دور الأونكتاد في ضمان عدم إغفال البعد الانمائي في هذه العملية. وأضاف أنه مصمم على ضمان أن يكون الأونكتاد على مستوى مسؤولياته، وأنه ينتظر من الفريق أن يقدم الإرشاد والتوجيه للمؤتمر في تحديده لبرنامج الأونكتاد فيما يتعلق بالشؤون التجارية للسنوات الأربع القادمة.

## الفصل الأول

### تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩

### تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على الفريق العامل المخصص عند نظره في هذين البندين:

"تحليل الفرص التجارية الناشئة عن جولة أوروغواي في عدد مختار من القطاعات: الزراعة والمنسوجات والملابس والمنتجات الصناعية الأخرى - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/2) و (Add.1) (البند ٣ من جدول الأعمال).

"ترجمة أحكام جولة أوروغواي الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى عمل ملموس: القضايا المطروحة والمتطلبات على صعيد السياسة - تقرير من أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/3) و (Add.1) (البند ٤ من جدول الأعمال).

٩- ستُدرج هنا ملاحظات إستهلاكية لأمانة الأونكتاد.

١٠- قال ممثل الصين إنه ينبغي عدم التشكيك في دور الأونكتاد في تحليل نتائج جولة أوروغواي وتقييمها وفي رصد تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وبَيَّن أنه، على الرغم من أن جولة أوروغواي قد أقامت نظاماً دولياً جديداً للتجارة، فإن التحديات والمصاعب التي يواجهها الكثير من البلدان النامية لا يمكن حلها في المستقبل القريب، وعليه، فإن مهمة الأونكتاد في هذا الشأن ستكون طويلة وشاقة. وأعرب عن أمله في أن تسهم مداوالات الفريق في الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع وفي التركيبة المؤسسية للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد أثناء فترة ما بعد الأونكتاد التاسع.

١١- وفيما يتعلق باتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة، قال إنه، نظراً للموقف المهيمن للبلدان المتقدمة في التجارة الزراعية العالمية، فسيكون لتنفيذ هذه البلدان للاتفاق أثر هام في إيجاد فرص تجارية جديدة للبلدان النامية. وبَيَّن أنه، بعد انقضاء عشرة أشهر منذ بدء نفاذ الاتفاق، ما زال من الصعب التنبؤ بأية فرصة تجارية جديدة. وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة، في تنفيذها لالتزاماتها، أن تراعي المصالح

التجارية للبلدان النامية بغية إيجاد بيئة تنافسية منصفة للبلدان النامية وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق. وفيما يتعلق بمسألة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لاحظ أنه، على الرغم من أن هذه البلدان لن تستفيد من الفرص التي تتيحها جولة أوروغواي، فإن عملية الوصول قد زادت نطاق التزاماتها التجارية المتعددة الأطراف وشدة هذه الالتزامات. وعليه، ينبغي للبلدان المتقدمة، في تنفيذها لالتزاماته، أن تراعي مصالح البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تيسيراً لاندماجها في النظام التجاري الدولي.

١٢- أما فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس، وهو مجال اهتمام ذي شأن بالنسبة لكثير من البلدان النامية، أشار إلى أن هذه البلدان قد أسهمت إسهاماً كبيراً، من حيث التدابير التعريفية وغير التعريفية كذلك، في إبرام اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالمنسوجات والملابس. وكما هو الأمر في حالة الزراعة، تتمتع البلدان المتقدمة أيضاً بمركز مهيمن في التجارة العالمية للمنسوجات؛ ومن ثم فإن لها دوراً أساسياً تؤديه في تنفيذ الاتفاقية. غير أنه لا يوجد أي منتج ذو أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية مدرج في قائمة المنتجات المبكّغ عنها عن المرحلة الأولى من التكامل. وأعرب عن أمله في أن تضع البلدان المتقدمة مصالح البلدان النامية في اعتبارها تعجلاً لخطى العملية التكاملية. كما حثّ البلدان على تجنب اللجوء إلى تطبيق تدابير مكافحة الإغراق وفرض رسوم تعويضية على واردات المنسوجات من البلدان النامية.

١٣- وطلب ترجمة تقرير المعلومات الأساسية، UNCTAD/ITD/16 و17، إلى الصينية.

١٤- وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أن إدماج بلده في النظام التجاري العالمي هو هدف استراتيجي لحكومته في عمليتها الرامية إلى إيجاد اقتصاد قائم على السوق. وأوضح أن أحد العناصر الهامة لهذا الاندماج هو مشاركة الاتحاد الروسي في منظمة التجارة العالمية. وقال إن بلده يستكمل حالياً إجراءات الانضمام إلى المنظمة المذكورة، وأعرب عن أمله في اتمام المفاوضات المعقدة في هذا الشأن بسرعة ونجاح. ونوّه بالأونكتاد على إسهامه القيم بتقديم مساعدة فنية دعماً لانضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية.

١٥- وأكد أهمية تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذاً تاماً بطريقة لن يكون لها أثر سلبي في البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وبَيَّن أن هذا هو أحد الشروط الأساسية لمواصلة تحرير التجارة العالمية. وقال إنه يتوقع أن تسري الاتفاقات أيضاً على البلدان التي هي بصدد الانضمام إلى الاتفاقات المذكورة، الأمر الذي سيكون بمثابة مؤشر هام على حيوية منظمة التجارة العالمية.

١٦- وأشاد بالأمانة على ما أعدته من وثائق من أجل الاجتماع، وأيد مقترحها بأن يقوم الأونكتاد بإجراء تحليل مستمر لتنفيذ الاتفاق بشأن التجارة والاتفاق بشأن المنسوجات والملابس. ولاحظ أن الاتفاق الثاني هو نجاح واضح لجولة أوروغواي، إلا أنه قد تترتب عليه أيضاً آثار سلبية، بما في ذلك بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وخاصة من المنظورين القصير الأجل والمتوسط الأجل.

١٧- واختتم بيانه بتأكيد أهمية ما أجراه الفريق العامل المخصص من تحليل لعمليات التكامل الاقليمي وما يترتب على هذه العمليات من آثار بالنسبة للفرص التجارية للبلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها المرحلة الانتقالية.

١٨- سيُدرج هنا بيان ممثل مصر في التقرير النهائي. للاطلاع على مشروع الموجز، انظر التذييل.

١٩- تحدث الناطق باسم أقل البلدان نمواً (بنغلاديش) نيابة عن هذه البلدان، فلاحظ أنه، نظراً لعدم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذاً تاماً بعد، فسيلازم مزيد من الوقت لتقدير أثرها. غير أنه بات يبدو من وثيقة الأمانة أنه، على الرغم من الالتزامات المعقودة في مجال الزراعة، ما زالت تفرض على المنتجات الزراعية رسوم عالية للحماية والاعانة. وعليه، فإن توزيع الأنصبة التعريفية سيكون أمراً حاسماً في تحديد الفرص التجارية المتاحة للبلدان المنتجة. وفي مجال المنسوجات، يمكن أيضاً تقليل الفرص التصديرية على الأجل القصير نتيجة للجوء إلى أحكام الضمانات الانتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن التخفيضات في التعريفات المفروضة على المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية هي أقل شأناً. ومن هواجس البلدان النامية اضمحلال الهوامش التعريفية التفضيلية. وأشار مجدداً إلى وثائق الأمانة، فقال إنه، بينما يحظى التحرك صوب زيادة تحرير التجارة العالمية بالاستحسان، فثمة خطر زيادة تفاقم الحالة الاقتصادية المتقلقلة لأقل البلدان نمواً. وبيّن أنه، نظراً لحجم تجارة هذه البلدان وهيكلها، وللمستوى الاجمالي لتنمية اقتصاداتها وقوتها التنافسية، فقد يؤدي تحرير التجارة فيها إلى تردي ميزان حسابها الجاري على الأجل المتوسط. وقال إن زيادة تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية توحى بأن إدارة حساباتها الخارجية ستزداد صعوبة مع تدني قدراتها على خدمة ديونها وتناقص تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إليها. وبيّن أن مقتضيات التكيف الداخلي المرتبطة بانخفاض التدفقات الاستثمارية إلى هذه البلدان قد تؤدي إلى الحد من فرص النمو والتنمية فيها على الأجل القصير.

٢٠- وأضاف قائلاً إن الهدف ينبغي أن يتمثل في ترجمة الالتزام بتحسين الفرص التجارية لأقل البلدان نمواً إلى عمل محدد، مع مراعاة أثر جولة أوروغواي وقدرة هذه البلدان على المشاركة في اقتصاد عالمي ذي قدرة تنافسية آخذة في الزيادة. ويلزم اتخاذ مجموعة من التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً على المنافسة في الأسواق العالمية. وقد تشمل هذه التدابير توحى المرونة في تطبيق أحكام مكافحة الإغراق وفرض الرسوم التعويضية، وفي تطبيق تدابير الضمان وقواعد المنشأ. ومن الضروري أيضاً زيادة تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم. ويلزم منح معاملة مؤاتية بدرجة أكبر في مجال المنسوجات، على النحو المبين في وثيقة الأمانة. وأكد وجوب السماح لتصدير القوى العاملة من أقل البلدان نمواً دونما عائق، مثلما يُسمح بنقل البضائع بحرية، حيث إن للترتيبات الانتقالية أثراً محدوداً في إيجاد القدرات في التجارة والانتاج. وقال إنه، بغية ضمان زيادة وفعالية مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي، فإن الأحكام المتعلقة بأقل البلدان نمواً والمدرجة في الاتفاقات المختلفة وفي بعض مقررات مراكز الوزارة يجب تكميلها بتدابير تشغيلية أكثر تحديداً، حتى وإن كان ذلك يقتضي قدراً أكبر من الإرادة السياسية. وشدد على أنه، بغية تخطي المعوقات الإدارية والمالية والهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في التكيف مع الاتفاقات، ينبغي اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي منعاً لزيادة تهميش هذه البلدان. واختتم بيانه بدعوة الفريق العامل المخصص إلى مراعاة توصيات الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد مؤخراً، بما في ذلك مقترح الأونكتاد الداعي إلى اقامة "شبكة أمان".

٢١- ورأى ممثل الاتحاد الأوروبي أنه من الايجابي أن يتناول الفريق العامل المخصص في أول اجتماع له تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي لوجود إشارات كثيرة إلى احتياجات أقل البلدان نمواً في وثائق الأونكتاد وعدم تكريس إلا عدد قليل منها للمشاكل. ويعتقد الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر الشركاء التجاريين والمانحين للمساعدة لأقل البلدان نمواً، أنه يلزم القيام بمناقشة متعمقة للفرص التجارية لأقل البلدان نمواً وفقاً لاختصاصات الفريق

العامل. وقال أيضا إن النتيجة الايجابية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك بشأن أقل البلدان نموا، لا سيما فيما يتعلق بالفرص التجارية لأقل البلدان نموا، ترجع، إلى حد بعيد إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات. وأشار إلى أن المهمة الأساسية للفريق العامل المخصص هي "تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي". ولذلك ينبغي أن تركز المناقشات على الآثار الايجابية للجولة. وأشار أيضا إلى أن التوصيات التي اعتمدت عليها المفاوضات في نيويورك كانت تقريبا هي نفس التوصيات الواردة في وثيقة الأمانة TD/B/WG.8/3. وبينما يتبين من النتائج التي توصل إليها الاجتماع الذي عقد في نيويورك أنه يمكن أن يوافق الاتحاد الأوروبي على عدد كبير من هذه التوصيات فإنه يرى مع ذلك أن نهج الجزء التحليلي من الوثيقة لا يتمشى مع اختصاصات الفريق.

٢٢- ولاحظ أنه عوضا عن بيان بعض الآثار المؤقتة المتوقعة لتحرير التجارة على أقل البلدان نموا، ومناقشة الأحكام المختلفة التي تعتبر لصالح أقل البلدان نموا في اتفاقات جولة أوروغواي، وتحديد تدابير السياسة العامة لترجمة الطرائق المتوخاة في الوثيقة الختامية إلى أعمال ملموسة، بما في ذلك مجموعة تدابير "شبكة الأمان"، سعت الوثيقة إلى تناول جميع الآثار السلبية الممكنة للاتفاقات على أقل البلدان نموا في جميع المجالات المشمولة في النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد وقدمت مقترحات لمعالجتها. وناقشت الوثيقة أيضا مزايا خيارات السياسة العامة التي قد لا تتفق بالضرورة مع المواضيع المتفق عليها بل وأشارت إلى مجالات قد تجد أقل البلدان نموا فرصة للتفاوض من جديد في نتائج الجولة المتعلقة بها.

٢٣- وقال فيما يتعلق بالتدابير التي تعتبر لصالح أقل البلدان نموا إن اختصاصات الفريق العامل أشارت بوضوح إلى مقرر واحد فقط من المقررات التي اتخذت في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في مراكش. وينص هذا المقرر على أن كل ما هو مطلوب من أقل البلدان نموا هو الارتباط بالالتزامات والتسهيلات التي تتفق مع تنمية كل منها، وأنه ينبغي تنفيذ المعاملة الخاصة والتمييزية بسرعة، وأنه يجوز تنفيذ تسهيلات الدولة الأكثر رعاية المتعلقة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا ذاتيا في وقت مبكر ودون تقسيمها إلى مراحل. وأضاف أنه لم تدع اختصاصات الفريق العامل مجالا لتناول مقرر مراكش المعني بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. بيد أنه لم يستبعد إمكانية مناقشة هاتين المسألتين على مستوى آخر للآليات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد، شريطة موافقة الدول الأعضاء في الأونكتاد على أسلوب هذه المناقشة وتركيزها والغرض منها، من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة متوازنة ومفيدة.

٢٤- وأضاف أنه طبقا لرأي الجماعة الأوروبية، لا يعتبر نموذج السياسة التجارية المقترح من جانب الأونكتاد مناسبا تماما لتقييم تأثير الجولة ما دام يتجاهل الآثار الديناميكية لزيادة الدخل والوفورات والاستثمارات والمرحلة التنفيذية الطويلة الأجل نسبيا للاتفاقات. وأشار في هذا السياق إلى كل من التقرير والتقييم المقدمين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي.

٢٥- وقال إن المهمة الرئيسية للفريق العامل فيما يتعلق بأقل البلدان نموا هي إجراء تحليل يتفق مع ما ورد في الفقرات من ٥٩ إلى ٦١ من الوثيقة TD/B/WG.8/3 والاضطلاع بدراسة متعمقة للأحكام التي تنص على المرونة في خيارات السياسات المحلية من أجل معالجة الاحتياجات الانمائية لأقل البلدان نموا. وينبغي أن يشمل التحليل أيضا التطورات الايجابية مثل نظام مخطط الأفضليات المعمم الجديد للجماعة الأوروبية.

٢٦- واعترف فيما يتعلق بالوثيقة TD/B/WG.8/2، بإشارة الاختصاصات إلى "قطاعات وأسواق معينة" ولكنه قال إن الهدف لم يكن تحديد العمل بقدر قليل من القطاعات أو الأسواق ما دام الغرض من الجولة يتجاوز بالتأكيد تحسين وصول الزراعة والمنسوجات والملابس إلى أسواق بلدان المجموعة الرباعية. ويلزم تحديد المزيد من الفرص التجارية الجديدة للبلدان النامية. وأشار في هذا السياق إلى نتيجة استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي الرابعة التي قامت بتحسين نظام الاستيراد بالجماعة الأوروبية وبزيادة التأكيد على تنمية التجارة.

٢٧- وقال ممثل سويسرا إن الهدف من كلمته هو تقديم بعض التدابير والمقترحات الملموسة التي يعتمد بلده تنفيذها من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على زيادة الاستفادة من الفرص المتاحة لها في النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد.

٢٨- ولاحظ أن عدداً من البلدان النامية أقل استعداداً من بلدان نامية أخرى في الاستفادة من فرص النمو والتنمية الناتجة عن عولمة الأسواق، فضلاً عن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي وتدابير تحرير التجارة والاستثمار الذاتية التي تتخذ من جانب أحاد البلدان. ولذلك، شرعت سويسرا في إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية. وقال إن من الأهداف الرئيسية الأساسية لذلك ضمان اتساق هذه السياسة مع السياسة التجارية. فينبغي أن تقدم كل من هاتين السياستين الدعم للسياسة الأخرى كما ينبغي أن تهدف كل سياسة منهما إلى إتاحة حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على أكبر قدر ممكن من الفوائد من نتائج جولة أوروغواي.

٢٩- وقال إن سويسرا حددت ثلاث أدوات لتحقيق هذا الهدف. الأولى هي إصلاح وتعميق المخطط السويسري لنظام الأفضليات المعمم؛ والثانية زيادة الدعم الذي تقدمه سويسرا لمبادرة الأونكتاد المتعلقة بفعالية التجارة؛ والثالثة تتصل بأنشطة التعاون التقني اللازمة لتعزيز قدرات إدارات البلدان النامية، ولا سيما إدارات أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسياسة التجارية. ولاحظ مع الارتياح أن توصيات الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك بشأن أقل البلدان نمواً تنطوي على أولويات مماثلة على الصعيد المتعدد الأطراف وتسلم بها.

٣٠- وأكد في معرض الإشارة إلى اختلاف احتياجات التعاون التقني واحتمال تعدد المصادر المؤسسية لمثل هذه المساعدة على أهمية التعاون فيما بين المنظمات الدولية المختلفة. وأعلن اعتزام بلده تنظيم حلقة دراسية في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع. وستكون أهداف هذه الحلقة الدراسية، التي ستعقد في يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ هي تحديد الاحتياجات في مجال التعاون التقني بغية السماح للبلدان المعنية بالاستفادة بأكثر قدر ممكن من النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد، من جهة، وتعزيز أحد الأهداف المحددة في اجتماع نيويورك وهو تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية المختصة للاستفادة بأكثر قدر ممكن من الموارد وأوجه التعاون المتاحة، من جهة أخرى. وستدعى عدة منظمات متعددة الأطراف ذات صلة للحضور إلى هذه الحلقة الدراسية كما ستبذل محاولات لإشراك بلدان كثيرة فيها، مع مراعاة أكبر قدر ممكن من التمثيل ومن التوازن بينها. واختتم كلمته بقوله إن استنتاجات هذه الحلقة الدراسية ستكون إضافة للعملية التحضيرية للأونكتاد التاسع.



٣١- وقالت ممثلة تايلند إن بلدها، بوصفه عضواً في منظمة التجارة العالمية، لا يعترض على برامج المساعدة الغذائية المخصصة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية ما دام من المفهوم أن إجراءات تنفيذ هذه البرامج وأسلوب تنفيذها سيكونان طبقاً للاطار والالتزامات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي. بيد أنه يرغب بلدها أيضاً في ابداء تحفظ واحد محدد وواضح في هذا الشأن وهو أنه لا ينبغي أن تؤدي مثل هذه البرامج المتعلقة بالمساعدة الغذائية بأي حال من الأحوال إلى عرقلة المجرى العادي لتجارة البلدان النامية المصدرة الصافية للأغذية مثل تايلند أو إلى تعطيلها.

## الفصل الثاني

### المسائل التنظيمية

#### ألف- افتتاح الدورة

٣٢- افتتح الأمين العام للأونكتاد، السيد ر. ريكوبيرو، الدورة الأولى للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في قصر الأمم، جنيف. (للاطلاع على البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام، انظر المقدمة).

#### باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣- انتخب الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الأولى (الافتتاحية)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس:	السيد سيونغ هو	(جمهورية كوريا)
نواب الرئيس:	السيد م. زيوداي مايكل (اثيوبيا)	
	السيدة ف. فونسيكا	(فنزويلا)
	السيد و. بروديوارسيو	(اندونيسيا)
	السيدة ج. رايت	(المملكة المتحدة)
	السيد س. ميكنيفيتش	(بيلاروس)
المقرر:	السيد م. نيشيوكا	(اليابان)

#### جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٤- وفي الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الأولى، أقر الفريق العامل المخصص أيضا جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة (TD/B/WG.8/1). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- ٣- تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة
- ٤- تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية.

**دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص**

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(يستكمل فيما بعد)

**ها- مسائل أخرى**

[يستكمل في وقت لاحق عند الاقتضاء]

**واو- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية**

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

- - - - -